قدّم تقريراً حول ما أظهرته الأحكام القضائية من نقص في التشريع وما يلزم للنهوض بسير العدالة

«الأعلى للقضاء»: مراجعة قانوني الخدمة المدنية والمرافعات

كونا: قدم المجلس الأعلى للقضاء تقريرا إلى وزير العدل المستشار ناصر السميط بشأن ما أظهرته الأحكام القضائية من نقص في التشريع وما يرى لازما للنهوض بسير العدالة، وذلك ليتولى بدوره رفعه إلى مجلس الوزراء.

جاء ذلك في بيان صادر عن المجلس الأعلى للقضاء الخميس بشأن التقرير المقدم الذي يأتي إعمالا لنص المادة 71 من القانون رقم 23 لسنة 1990 بشأن تنظيم القضاء المعدل. وذكر المجلس أن التقرير تضمن مقترحات، منها «إضافة مادة جديدة إلى القانون رقم 38 لسنة 1980 بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية تسمح لكل ذي شأن في حال حدوث تعارض بين الأحكام والقرارات الصادرة من محكمة التمييز بين ذات الخصوم بأن يقدم طلبا إلى رئيس محكمة التمييز لنظره أمام الهيئة المشار إليها في المادة الرابعة فقرة رقم 2 من قانون تنظيم القضاء وذلك إنفاذا للتوجيهات النفيسة من لدن صاحب السمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد في هذا الشأن».

وأضاف أن التقرير يشمل مقترحا بـ «إضافة بند جديد إلى المادة 216 من قانون المرافعات يهدف إلى إضافة بعض الأموال والعناصر إلى تلك المنصوص عليها بالمادة 216 التي حظرت في بنودها الحجز إلا بنسبة معينة، وذلك مراعاة للاعتبارات الاجتماعية والإنسانية ومستلزمات العدالة الكامنة وراء تقرير صرف هذه الأموال المقترح حظر الحجز عليها حتى يتحقق التوازن المطلوب بين حقوق الفرد والجماعة، فضلا عن موضوعات أخرى ذات صلة».

وبحسب البيان كلف رئيس المجلس الأعلى للقضاء رئيس محكمة التمييز المستشار د.عادل بورسلي المستشارين أعضاء المجلس الأعلى للقضاء ورئيس المكتب الفني لمحكمة التمييز بموافاة المجلس الأعلى للقضاء بمقترحاتهم ومرئياتهم حول ما يسفر عنه تقييم ومراجعة مواد القانون رقم 15 لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية والمرسوم الصادر بشأن نظام الخدمة المدنية وما طرأ عليهما من تعديلات بعد مرور 46 عاما من العمل بهما ورصد كل الملاحظات التي تعتري مواد هذا القانون وبحث مدى إمكانية إدخال أي تعديل أو تطوير على مواده وفقراته على ضوء وهدي من التطبيق العملي لهذا القانون، وذلك ليتماشى مع الانتعاش والنمو المذهل لنظرية المرفق العام والتقدم الرقمي ومقتضيات الحوكمة في العمل الإداري مع مراعاة استطلاع آراء المستشارين والقضاة، خاصة العاملين في الدوائر الإدارية وأعضاء النيابة العامة تمهيدا لعرض الدراسة على المجلس الأعلى للقضاء.

لجنة لمراجعة مقترحات توحيد التشريعات الصحية

أصدر وزير الصحة د.أحمد العوضي قرارا وزاريا بتشكيل لجنة معنية بدراسة ومراجعة التشريعات الصحية القائمة وتقديم مقترحات تطويرية تهدف إلى توحيد الإطار التشريعي للمهن والخدمات الصحية في البلاد، بما يعزز كفاءة المنظومة الصحية ويواكب المستجدات العلمية والتنظيمية الحديثة.

ويأتي القرار في إطار توجه الوزارة نحو تحديث شامل للقوانين ذات الصلة بمزاولة المهن الطبية والمهن الطبية المساعدة والصحة النفسية وتنظيم مهنة الصيدلة وتداول الأدوية، وضمان توافقها ضمن تشريع صحي موحد يحقق التكامل التشريعي ويرفع مستوى الحوكمة الطبية ويحسن جودة الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين والمقيمين.

د.أحمد العوضي

وتضم اللجنة في عضويتها ممثلين عن الإدارات الفنية والصحية والقانونية بالوزارة، إلى جانب ممثلين من جهاز المسؤولية الطبية والجمعية الطبية، وخبرة طبية وطنية من الأطباء المتقاعدين، برئاسة مستشار من إدارة الفتوى والتشريع، وبمشاركة وكيل الوزارة المساعد للإدارات المساندة نائبا للرئيس. كما أجاز القرار للجنة الاستعانة بمن تراه مناسبا من ذوي الخبرة والاختصاص من داخل الوزارة أو خارجها لحضور الاجتماعات، وإبداء الرأي دون حق التصويت، مع إمكانية تعيين مقرر بعد موافقة الوزير.

وستتولى اللجنة دراسة المسودات التشريعية السابقة وتحليل آثارها القانونية والفنية، ورفع توصيات تفصيلية إلى الوزير تتضمن الرأي النهائي وما تراه من تعديلات أو بدائل تنظيمية وتشريعية تحقق المصلحة العامة وتدعم رؤية الوزارة في تطوير التشريع الصحي.

ويؤكد هذا القرار التزام وزارة الصحة بتحديث البنية التشريعية للقطاع الصحي وتأسيس منظومة متكاملة تدعم جودة الرعاية الصحية وتعزز المسارات المهنية والتنظيمية، بما يعكس توجه الدولة نحو تطوير الخدمات الصحية واستدامة تقديمها وفق أفضل المعايير.

ضبط 1145 سلعة مقلدة في منشأتين بالأحمدي وحولي

عاطف رمضان

أعلن مدير إدارة الرقابة التجارية في وزارة التجارة والصناعة فيصل الأنصاري عن ضبط 1145 سلعة مقلدة ومخالفة خلال حملات تفتيشية استهدفت منشأتين تجاريتين في محافظتي الأحمدي وحولي.

وبين الأنصاري في تصريح صحافي أن المضبوطات شملت حقائب نسائية، أحذية، ساعات، إكسسوارات ومجوهرات تحمل علامات تجارية عالمية، مؤكدا أنه تم التحفظ على جميع المضبوطات، وتحرير محاضر ضبط بالوقائع، وإغلاق المنشأتين فورا تمهيدا لإحالة المخالفات إلى الجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة.

وأوضح أن الحملات أسفرت عن ضبط 880 قطع مقلدة في الأحمدي، إلى جانب 265 سلعة مخالفة أخرى في حولي، ضمن الجولات التفتيشية اليومية. وأكد الأنصاري استمرار الوزارة في تشديد الرقابة على الأسواق وحماية حقوق الملكية الفكرية، داعيا المستهلكين إلى الإبلاغ عن أي مخالفات عبر القنوات الرسمية.

وزير الإسكان تفقّد المشروع وأشاد بتقدم الإنجاز وتجاوز الجداول الزمنية

9800 بيت سكني و74 مبنى خدمياً في «المساكن المُيسّرة».. والانتهاء منه 2028

بيبي اليوسف: 194 مواطنة استفادت من القرعة الثانية لطلبات المساكن المؤجرة في الصليبية وتيماء

عاطف رمضان

تفقد وزير الدولة لشؤون البلدية ووزير الدولة لشؤون الإسكان م.عبداللطيف المشاري مشروع «المساكن الميسرة» أمس، ويعد المشروع أحد أكبر المشروعات الإسكانية التي تنفذها المؤسسة العامة للرعاية السكنية، وذلك بحضور مدير عام المؤسسة بالتكليف م.راشد العنزي ورئيسة لجنة إسكان المرأة الشيخة بيبي اليوسف، وعدد من قياديي المؤسسة إلى جانب مسؤولي الفرق الهندسية.

وقالت المؤسسة في بيان صحافي إن الفريق الهندسي قدم شرحا مفصلا للوزير حول مكونات المشروع، موضحة أن مشروع «المساكن الميسرة» يقام غرب مدينة الكويت ضمن الامتداد العمراني المخطط للدولة، ويضم نحو 9800 بيت سكني، إلى جانب منظومة متكاملة من المباني العامة والخدمية بإجمالي 74 مبنى خدميا مختلفا تتكون من 16 مسجدا وسكن إمام ومركزين صحيين وسوقين مركزيين وفرعي غاز فرع ومخفرين للشرطة ومركزين لتنمية المجتمع وآخرين للوحدة الاجتماعية، إلى جانب مقسم هاتف واحد ومركز إسعاف وديوانية كبار السن ومركز إطفاء. وبينت المؤسسة أن مساحة أرض كل بيت تبلغ 200 متر مربع، فيما تصل مساحة البناء إلى نحو 350 مترا مربعا، مع اعتماد نموذجين أساسيين للتصميم بـ8 واجهات مختلفة، بما يحقق تنوعا معماريا، ويراعي الخصوصية واحتياجات الأسرة الحديثة، مشيرة إلى أن وتيرة العمل في المشروع تسير بشكل متسارع، مع تكثيف العمالة وتعدد مواقع التنفيذ المتزامنة، والالتزام بمعايير الجودة العالية في جميع بنود الأعمال.

ولفتت المؤسسة إلى إشادة وزير الإسكان بالمستوى المتقدم للأعمال المنفذة، وبالجهود المبذولة من فرق المؤسسة والمقاولين والاستشاريين، مؤكدة حرصه على المتابعة الميدانية المستمرة للمشروعات الإسكانية، وتسريع وتيرة الإنجاز، والالتزام بالجداول الزمنية، بما يحقق تطلعات المواطنين ويدعم أهداف الدولة التنموية. من جانب آخر، أجرت لجنة إسكان المرأة في المؤسسة العامة للرعاية السكنية أمس القرعة الثانية الخاصة بالمواطنات صاحبات طلبات المساكن المؤجرة في الصليبية وتيماء حتى طلبات عام 2005 وما قبل بإجمالي 194 وحدة سكنية لمن قمن بتحديث بياناتهن وتم إرسال إشعار لهن بذلك عبر تطبيق «سهل».

وأكدت رئيسة لجنة إسكان المرأة في المؤسسة العامة للرعاية السكنية الشيخة بيبي اليوسف في تصريح صحافي إن هذه القرعة تعد الثانية للطلبات الإسكانية الخاصة بالمواطنات الكويتيات المتزوجات من غير الكويتيين، والتي حددت طلباتها خلال الفترة من عام 1975 حتى عام 2005.

وأكدت حرص اللجنة على تسريع وتيرة معالجة الطلبات الإسكانية الخاصة بالمواطنات الكويتيات المتزوجات من غير الكويتيين، مشددة على أهمية تحديث البيانات واستيفاء الشروط لضمان العدالة في التوزيع وتحقيق أولوية الاستحقاق. وأوضحت أن عدد المتقدمات بلغ نحو 600 مواطنة، تم تقسيمهن الى ثلاث دفعات، حيث أجريت القرعة الثالثة بعد أسبوعين، وستشمل الطلبات المقدمة حتى عام 2010 وما قبله. وأضافت أن دخول القرعة يقتصر على المواطنة التي قامت بتحديث بياناتها واستوفت جميع الشروط، لافتة إلى أن عدد الطلبات الإسكانية المسجلة بلغ نحو 4 آلاف طلب، في حين أن عدد من قمن بتحديث بياناتهن حتى الآن لا يتجاوز 1150 مواطنة فقط، متسائلة عن أسباب عدم مبادرة بقية المواطنات إلى تحديث بياناتهن. وأكدت أن شروط الاستحقاق تبلغ 10 شروط واضحة، داعية المواطنات غير الراغبات في الحصول على مسكن، أو اللاتي لديهن اكتفاء سكني، إلى إخطار اللجنة لإلغاء طلباتهن، تفاديا لوجود ضغط غير مبرر على اللجنة، خاصة في ظل وصول إجمالي الطلبات إلى نحو 12 ألف طلب، مؤكدة أن الهدف هو تقليص العدد بما يتناسب مع الحاجة الفعلية للمواطنة. وفيما يتعلق بتوزيع المساكن المؤجرة على المواطنات من ذوي الإعاقة، كشفت اليوسف عن أنه تم إجراء أول قرعة لهذه الفئة وشملت نحو 214 حالة، مبينة أنه لن تكون هناك قرعات لاحقة، بل سيتم التوزيع بشكل مباشر بعد تحديث بيانات الإعاقة بالتنسيق مع الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة، وذلك بعد رصد عدد من الإشكاليات في البيانات. وأشارت إلى أنه تم عقد اجتماع مع مديرة الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة د.دلال العثمان الأسبوع الماضي، على أن يعقد اجتماع آخر خلال أسبوع لاستكمال تحديث جميع البيانات ذات الصلة. وأشادت اليوسف بجهود وزير الدولة لشؤون البلدية ووزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني عبداللطيف المشاري، خلال زيارته برفقة لجنة إسكان المرأة إلى منطقة المساكن الميسرة، مبينة أن المنطقة تتميز بتصميم حضاري حديث، حيث تتكون المساكن من دورين وتضم 6 غرف نوم، ومطابخ مجهزة، ودورات مياه، وتشطيب عالي الجودة. وذكرت أن عدد المساكن يبلغ 9800 بيت، وأن المؤسسة بانتظار اكتمال جاهزية البنية التحتية للمشروع، مشيرة إلى أن التاريخ المقترح لانتهاء المشروع هو يناير 2028، على أن تنتهي المرحلة الثانية منه في أبريل 2028.

وأضافت أن أولوية التوزيع ستكون لسكان منطقتي الصليبية وتيماء، يليهم أصحاب الطلبات الإسكانية وفق أولوية الاستحقاق، وذلك بعد استكمال تحديث البيانات، داعية قاطني الصليبية وتيماء إلى التفاعل المستمر مع عملية تحديث البيانات.

وختمت بالإشارة إلى أنه تم الاتفاق مع الوزير المشاري على تنفيذ جميع مراحل المشروع بشكل متواز، بما يشمل إنجاز وتشغيل البنية التحتية كاملة من مدارس ومستوصفات وجمعيات تعاونية وغيرها من الخدمات، إلى جانب إيصال التيار الكهربائي والمياه، لضمان جاهزية المشروع للسكن المتكامل.

عبداللطيف المشاري والشيخة بيبي اليوسف خلال الجولة

«الكهرباء» أحالت «صيانة محطات التحويل الرئيسية» بتكلفة 135,4 مليوناً إلى «المحاسبة»

دارين العلي

قالت مصادر في وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة إن الوزارة أحالت مناقصة أعمال صيانة وإصلاح محطات التحويل الرئيسية جهد 400/300/132 بتكلفة إجمالية 135,409 مليون دينار إلى ديوان المحاسبة أمس للمراجعة والتدقيق وإبداء الموافقة على التعاقد حال عدم وجود أي ملاحظات من «الديوان» للبدء في الأعمال مباشرة.

وأوضحت المصادر أن أعمال هذه المناقصة تأتي في إطار سعي الوزارة إلى تحديث وتطوير رفع كفاءة مرافقها ومكونات الشبكة الكهربائية، بالإضافة إلى زيادة عمرها الافتراضي ووضعها في جهوزية تامة لمواجهة الطلب المتزايد على الكهرباء خلال فصل الصيف الناتج عن التوسع في المدن السكنية الجديدة والمناطق الصناعية وغيرها من قطاعات السكن الأخرى.

ولفتت المصادر إلى أن محطات التحويل الرئيسية المزمع صيانتها أحد مكونات الشبكة الكهربائية المهمة، فشبكة النقل ذات الجهد 300 و400 مسؤولة عن نقل القدرة الكهربائية بكميات كبيرة من مصادر التوليد إلى مراكز الاستهلاك الرئيسية، كما تسهم في ربط محطات توليد ربطا تزامنيا تاما، بحيث تبقى جميع المولدات محافظة على نفس سرعة الدوران بالضبط، أما شبكة النقل الرئيسية جهد 132 تسهم في نقل القدرات بكميات متوسطة من محطات التحويل ذات الجهد الأعلى فيما بينها وكذلك النقل إلى شبكة التوزيع وفي بعض الأحيان إلى كبار العملاء.

«الهلال الأحمر» تستقبل وفداً من صندوق تمكين القدس

كونا: استقبلت جمعية الهلال الأحمر أمس، وفدا من صندوق تمكين القدس، ضم نائب رئيس مجلس أمناء الصندوق منيب المصري ورئيس جامعة القدس عماد أبوكشك ومدير الصندوق طاهر الديسي.

وقال رئيس مجلس إدارة جمعية الهلال الأحمر خالد المغامس لـ «كونا»، عقب استقباله الوفد، إن الجمعية قدمت 400 طن من المساعدات الغذائية إلى الشعب الفلسطيني ضمن حملة «فزعة لغزة». وأضاف المغامس أن الرحلات الإغاثية التي بلغ عددها 19 طائرة جاءت ضمن الجسر الجوي الكويتي إلى قطاع غزة، بما يجسد النهج الإنساني الراسخ لدولة الكويت، قيادة وحكومة وشعبا، في مساندة الشعب الفلسطيني والتخفيف من معاناته.

رئيس مجلس إدارة «الهلال الأحمر» مستقبلا وفدا من صندوق تمكين القدس برئاسة نائب رئيس مجلس أمناء الصندوق وعضوية رئيس جامعة القدس ومدير الصندوق في مقر الجمعية

مشاركة عزاء
الأنباء
تتقدم بصادق العزاء والمواساة إلى
أسرة آل الصباح الكرام
لوفاة فقيدتها المغفور لها بإذن الله تعالى
الشيخة/ معالي محمد الجابر الصباح
تغمد الله الفقيدة بواسع رحمته وأسكنها فسيح جناته
وألهم آلها وذويها الصبر والسلوان
إنا لله وإنا إليه راجعون